

Distr.: General
7 March 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ٢٠-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

شؤون الادارة والميزانية

صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية المنقحتان المقترحتان لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١
والمخطط الأولي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

الاسقاطات المتعلقة بالايادات والنفقات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٢- كما يرد في الفقرة ٦ والجدول ١ من تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2001/9)، فان تقديرات الايرادات الاجمالية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تبلغ ٢٠٠١ مليون ١٤٤ دولار بالمقارنة بالتقديرات الأولية التي بلغت ١٥٦ مليون دولار. ومعظم النقصان يندرج تحت باب الايرادات المخصصة للأغراض العامة (٩.٩ مليون دولار). ويندرج الرصيد الذي يبلغ قدره ١٠٩ مليون دولار تحت باب ايرادات الأغراض الخاصة. وتلاحظ اللجنة من الجدول ٢

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونديسب) عن ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية المنقحتين المقترحتين لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لصندوق اليونديسب (E/CN.7/2001/9) والمخطط الأولي المقترح لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (E/CN.7/2001/8). وأثناء النظر في التقريرين، تبادلت اللجنة الآراء مع المدير التنفيذي وغيره من كبار مسؤولي اليونديسب الذين قدموا معلومات اضافية في هذا الصدد.

وترى اللجنة أنه كان ينبغي لوثيقة الميزانية (E/CN.7/2001/9) أن تقدم معلومات عن الجهود التي تبذلها اليونديسيب في سبيل اجتذاب التبرعات، وتطلب اللجنة ادراج مثل هذه المعلومات في عروض الميزانية التي تقدم في المستقبل.

٥- وفضلا عما تقدم، تلاحظ اللجنة مع القلق أن التقرير لا يأتي، فيما يبدو، باقتراحات فعالة يمكن أن تعالج مشكلة استمرار المستوى المنخفض للايرادات العامة الغرض؛ وعوضا عن ذلك، ترد الفكرة التي سبق أن أوردتها حرفيا الفقرة ١٦ من الوثيقة E/CN.7/1999/17 ومفادها أن "ثمة حاجة ماسة الى تحقيق توازن أحسن بين الإيرادات العامة الغرض والأخرى المخصصة الغرض من أجل الاستجابة بسرعة ومرونة للتحديات والفرص البرنامجية الجديدة وكذلك للحفاظ على مستوى أدنى يعتبر ضروريا لميزانية الدعم لفترة السنتين". وترى اللجنة أن من وسائل معالجة اختلال التوازن اتباع دقة أكبر في صوغ برنامج مشترك لتعقده لجنة المخدرات بتلك الصيغة.

٦- وتبلغ النفقات الاجمالية المنقحة المسقطة ١٨٧ر٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مما يشير الى نقصان بنسبة ٦ر٢ في المائة بالمقارنة مع التقدير الأولي البالغ ٢٠٠ مليون دولار. وتبلغ قيمة النفقات البرنامجية المنقحة المسقطة ١٤٨ر٣ مليون دولار، أي أنها تقل بنسبة ٥ر٥ في المائة بالمقارنة مع التقدير الأولي البالغ ١٥٧ مليون دولار. وتبلغ التقديرات المنقحة المسقطة لدعم البرامج التي تنفذها الوكالات ٤ ملايين دولارا، أي أنها تقل بنسبة ٤١ر١ في المائة بالمقارنة مع التقدير الأولي البالغ ٦ر٨ مليون دولار، بينما تبلغ ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين ٣٥ر٢ مليون دولار بالمقارنة مع ميزانية الدعم الأولية لفترة السنتين البالغة ٣٦ر٢ مليون دولار. وسينخفض رصيد الصندوق من ٣ر ٦٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الى ٥٣ر٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتوصي اللجنة باستعراض مدى ملائمة الابقاء على الاحتياطي التشغيلي عند مستواه الحالي البالغ ١٢ مليون

من التقرير أن تقديرات إيرادات الصندوق المنقحة تعكس نقصانا في المساهمات في الأموال المخصصة للأغراض العامة والخاصة بالمقارنة مع التقديرات الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وكذلك بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣- واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الاعتبار هذا النقصان الكبير في الإيرادات (٣١ر٨ في المائة) بالمقارنة مع الميزانية الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، تلاحظ مع القلق ما يبدو من مبالغة في ايجابية الإيرادات في الفقرة ٦ من تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2001/9). وتشير اللجنة الى أن الحصول على صورة شاملة عن حالة الصندوق، يتطلب قراءة المعلومات الواردة في الفقرة ٦ من التقرير مشفوعة بالمعلومات الواردة بشأن الإيرادات في الفقرة ٢٨ والتي تذكر، فيما تذكر، أن مجموع الإيرادات "يعتمد بقدر متزايد على المساهمات الخاصة بتقاسم التكاليف، التي يتوقع أن تكون أكثر من الضعف في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ والتي تتأتى من مشاريع جارية قائمة على تقاسم التكاليف في أمريكا اللاتينية. وهذه الزيادة في المساهمات الخاصة بتقاسم التكاليف سوف يقابلها نقصان بنسبة ٦ر٨ في المائة في التبرعات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مقارنة بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويأتي النقصان في التبرعات المخصصة الغرض من الاتجاهات الحالية في تخصيص الموارد في تمويل المشاريع الرئيسية للتنمية البديلة، وأساسا في أفغانستان وميانمار وبيرو. ومن المتوقع أيضا حدوث نقصان في الإيرادات العامة الغرض في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بنسبة ٩ر٧ في المائة، وهذا يتأتى أساسا من انخفاض شديد في رصيد الأموال، الذي يجتذب اهتماما أقل، ويرجع كذلك الى انخفاض بنسبة ٥ر٤ في المائة في التبرعات نتيجة تقلبات مناوئة في أسعار الصرف".

٤- ووفقا لما ورد في الفقرة ٣٧ من التقرير، فإن الزيادة في المساهمات الخاصة بتقاسم التكاليف (١٠٧ر٦ في المائة من الإيرادات الفعلية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩) نتجت عن الترتيبات التي وضعت بشأن القروض التي حصلت عليها الحكومات المينة من مؤسسات الاقراض المتعددة الأطراف.

برامج وطنية و ١٣ برنامجا اقليميا و ٤ برامج عالمية، تشمل برامج فرعية واضحة التحديد تبعا للمجالات المواضيعية الأربعة.

ميزانية الدعم

١٠- كما تشير الفقرتان ٨ و ٤٥ من الوثيقة E/CN.7/2001/9، فان ميزانية الدعم المنقحة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تبلغ ٣٥٢ مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضا قدره ٠.٩ مليون دولار بالمقارنة مع ميزانية الدعم الأولية. ويتكون الانخفاض الاجمالي البالغ ٠.٩ مليون دولار من نقصان في الحجم (٠.٧ مليون دولار) ونقصان في التكاليف (٠.٢ مليون دولار) بالمقارنة مع الميزانية الأولية. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٤٦ من التقرير أن النقصان الاجمالي في الحجم وقدره ٠.٧ مليون دولار يعكس نقصانا في الحجم قدره ١.٣ مليون دولار على الصعيد القطري تعوضه جزئيا زيادة في الحجم قدرها ٠.٦ مليون دولار على صعيد المقر منها ٠.٣ مليون دولار في الادارة والشؤون الادارية و ٠.٣ مليون دولار للدعم البرنامجي.

١١- وكما يتضح من الجدول ١ في التقرير، فان التقديرات المنقحة للدعم البرنامجي على الصعيد الميداني وفي المقر تظهر تباينات هامشية بالمقارنة مع الميزانية الأولية، في حين تظهر التقديرات المتعلقة بدعم الوكالات انخفاضا بنسبة تتراوح بين ٣ر٤ و ٢ر٢ في المائة. وكما تبين الفقرة ٤٨ من التقرير فان الانخفاض يعكس "تحولا مقصودا في تنفيذ المشاريع من الوكالات الى اليونديسيب من أجل تحقيق مزيد من فعالية التكلفة في تنفيذ الأنشطة البرنامجية." وترى اللجنة أنه ينبغي رصد هذا التحول في تنفيذ المشاريع عن كتب، وتحليل فعالية تكلفته تحليلا دقيقا.

١٢- وترد في الفقرتين ٤٩ و ٨١ من تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2001/9) معلومات بشأن التغييرات في الاحتياجات من الموارد وفي الملاك الوظيفي في مكاتب اليونديسيب القطرية والاقليمية. وترى اللجنة أنه ينبغي، في

دولار في حالة استمرار ذلك الاتجاه. وتطلب اللجنة أيضا تضمين وثائق اليونديسيب المتعلقة بالميزانية المعلومات الأساسية عن الاحتياطي التشغيلي.

٧- وتذكر اللجنة بأنها أوصت في الفقرة ٣٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/55/487، بأن توّجل الجمعية العامة اتخاذ أي اجراء بشأن البيانات المالية للبرنامج عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ريثما تتخذ ادارة الصندوق تدابير مرضية. واللجنة بانتظار شهادة هيئة مراجعي الحسابات بتسوية هذه المسألة أو باحراز تقدم مرض نحو ازالة الأسباب التي دعت الى هذا الرأي المحدد.

ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية المنقحتان المقترحتان لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٨- ترحب اللجنة الاستشارية بالتغييرات التي أجريت على شكل الميزانية المنقحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (E/CN.7/2001/9)، الذي أصبح يتضمن ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية لفترة السنتين في وثيقة واحدة، مع خلاصة تنفيذية وافية (الجزء الأول) واستعراض للوضع المالي (الجزء الثاني) الذي أدرج للميزانيتين كليهما. وفي الوقت نفسه، ترى اللجنة أن الحاجة تدعو الى ادخال مزيد من التحسينات على شكل ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية لفترة السنتين، وذلك، على سبيل المثال، بتجنب ادراج معلومات متشابهة الى حد كبير في أجزاء مختلفة من وثيقة الميزانية، بالقدر المستطاع، (انظر على سبيل المثال الفقرات ١٤، و ١٨، و ٢٠، و ٢١٦ من الوثيقة E/CN.7/2001/9).

٩- وتشارك اللجنة المدير التنفيذي الرأي بشأن تجزؤ أنشطة اليونديسيب وضرورة التركيز على مجالات التدخل التي تكون للبرنامج فيها أكبر ميزات مقارنة. وفي هذا السياق ترحب اللجنة بما ورد في الفقرة ١٦ من تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2001/9) بشأن تخفيض عدد المشاريع من ٢٦٠ مشروعا في عام ٢٠٠٠ الى ١٥٠ مشروعا في عام ٢٠٠١، وبتجميع المشاريع الأخيرة في فئات تضم ٨

جدول

إعادة التصنيف ورفع المستوى بموجب ميزانية الدعم المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

الفقرات المرجعية في الوثيقة	الوحدة التنظيمية	المن	المن
E/CN.7/2001/9	الوحدة التنظيمية	المن	المن
٥٥	افريقيا جنوبي الصحراء	١-مد	١-ف
٥٩	المكتب الاقليمي لجنوب افريقيا	١-مد	١-ف
٧٩، ٧٥	أمريكا اللاتينية والكاربي (كولومبيا)	١-مد	٢-مد
٧٨، ٧٥	أمريكا اللاتينية والكاربي (البرازيل)	١-مد	١-ف
٧٨، ٧٥	أمريكا اللاتينية والكاربي (البرازيل)	١-ف	٣-ف
٨٤، ٨٢	فرع العمليات في المقر	١-مد	١-ف
٨٤، ٨٢	فرع العمليات في المقر	١-ف	٣-ف
	شعبة شؤون المعاهدات والشؤون القانونية وأمانة لجنة المخدرات	١-مد	١-مد
٩٠، ٨٦			

واللجنة الاستشارية، لا تنظر عادة في مسائل إعادة التصنيف المقترحة للوظائف في اطار الميزانيات المنقحة وستعود الى تناول مسألة إعادة التصنيف ورفع المستوى للوظائف المبينة أعلاه في سياق استعراضها لميزانية اليونديسيب المقترحة لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وستكون اللجنة عندئذ في وضع يتيح لها النظر في اقتراحات إعادة التصنيف المبينة في الجدول على أساس التبرير الكامل في سياق تقديم ميزانية اليونديسيب الكاملة.

١٥- وقد طلبت اللجنة توضيحا للعبارة الواردة في الفقرة ١٢ من التقرير بأن "إعادة تصميم المشاريع العالمية النطاق التي ينفذها المقر وترشيدها بغية تطبيق اللامركزية على الموارد المخصصة للميدان في الميزانية البرنامجية، وفي الوقت نفسه تخفيف العبء الواقع على موارد الأغراض العامة التي تمول منها حاليا وظائف المشاريع في المقر." وقد أُبلغت

حدود المستطاع، تجنب تكرار الاشارة في النص الى البيانات المتعلقة بالمكاتب القطرية والاقليمية الواردة في شتى جداول التقرير. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٥٠ من التقرير أن الممثلين على الصعيد القطري حولوا "بصلاحية ومسؤولية كاملتين فيما يتعلق بالبرامج، بما في ذلك صوغ البرامج؛ وتفصيل المشاريع وتنقيحها؛ ورصد تنفيذ البرامج؛ والابلاغ عن تنفيذ البرامج." وكما تبين الفقرة ٥١ من التقرير، فإن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يعمل بمثابة ادارة اليونديسيب على المستوى القطري على أساس ترتيب العمل المتفق عليه بين المنظمين. وتلاحظ اللجنة أنه بدءا من فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فإن تسديد المبالغ المستحقة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لقاء الخدمات الادارية المقدمة للمكاتب الميدانية لليونديسيب سوف يرد في توزيع حصص ميزانية كل مكتب من المكاتب الميدانية.

١٣- وفيما يتعلق بزيادة الحجم في الادارة والشؤون الادارية (٠.٣ مليون دولار)، تلاحظ اللجنة من الفقرة ١١ من التقرير أن المقصود من الزيادة "أن تعزز تلك المجالات التي يرجح أن يكون لها أوسع تأثير ايجابي، كالعلاقات الخارجية والتعاون المشترك بين الوكالات وتدريب الموارد البشرية وتطويرها."

١٤- وتلاحظ اللجنة أن الاحتياجات المنقحة فيما يخص ملاك الموظفين في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تنص على تخفيض صاف لعدد ١٦ وظيفة ميدانية، وزيادة صافية لثلاث وظائف في مجال الدعم البرنامجي في المقر، وزيادة صافية لوظيفة واحدة في مجال الادارة والشؤون الادارية. فضلا عن ذلك، هناك ثمان وظائف أعيد تصنيفها أو رفع مستواها كما يتضح من الجدول التالي:

قدره ١١٨ر٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وسينعكس ذلك على معدل تنفيذ البرامج حيث سيبلغ ٨٠ في المائة، بالمقارنة مع معدل التنفيذ الذي بلغ ٨٥ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتتفق اللجنة في أنه سيجري رصد تنفيذ البرنامج عن كثب، وفي اتخاذ الاجراء اللازم في حالة انخفاض معدل التنفيذ عن تقديره الحالي البالغ ٨٠ في المائة.

١٧- تلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٢ من تقرير المدير التنفيذي، أن الصندوق بدأ، بناء على توصيتها السابقة، في التخلي عن فكرة انشاء أفرقة دائمة من الخبراء لكل مجال من المجالات المواضيعية. وبدلا من ذلك، سينفذ اليونسيف نهجا أكثر مرونة، يكون من شأنه تعزيز عمليات التقييم الجارية على مستوى المشاريع، والتركيز أيضا على برامج قطرية أو دون اقليمية معينة، أو على المسائل التقنية عند اللزوم.

١٨- وفيما يتعلق بتنفيذ اليونسيف لميزانية قائمة على أساس النتائج، تفهم اللجنة أن هذه الفكرة سوف تؤخذ في الاعتبار عند اعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة E/CN.7/2001/9).

١٩- ورهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة ١٤ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد مشروع القرار الوارد في الجزء الأول، ثانيا، من الوثيقة E/CN.7/2001/9.

المخطط الأولي المقترح للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٢٠- يبلغ المخطط الأولي المقترح لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما قيمته ١٩٨ر٢ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١٠ر٦ ملايين دولار عن الميزانية المنقحة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وقدرها ١٨٧ر٦ مليون دولار. وتعكس الزيادة الاجمالية وقدرها ١٠ر٦ ملايين دولار زيادة في الحجم بمقدار ٠ر٨ مليون دولار وزيادة في التكاليف بمقدار ٩ر٨ ملايين دولار. وكما هو مبين في الجدول ألف-٣ من الوثيقة E/CN.7/2001/8، فإن المدير التنفيذي يقدر الايرادات الاجمالية بمبلغ ١٥٢ر٥

اللجنة بأنه قد جرت اعادة تصميم وترشيد المشاريع العالمية النطاق التي ينفذها المقر، وان ذلك يتضح في التغييرات التي اجريت على البرامج والمشاريع التالية:

(أ) البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال. هناك تخفيض لثلاث وظائف على الصعيد المحلي (م) نتيجة للابتكارات واعداد تنظيم الهيكل الداخلي للبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال؛

(ب) برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة. أزيلت المركزية عن وظيفة محلية واحدة من الرتبة م-٣ بنقلها الى مشروع التنمية البديلة الجاري في ميانمار في اطار المجال المواضيعي نفسه وهو القضاء على المحاصيل غير المشروعة، وذلك بهدف تعزيز العمليات الميدانية في ولاية وا، وهي الولاية الرئيسية لزراعة الخشخاش في ميانمار؛

(ج) المشاريع التي ينفذها قسم تقليل الطلب وقسم تقليل العرض واناذا القوانين وقسم البحوث والقسم العلمي التابع لفرع وضع السياسات وتحليلها. أجري في سنة ٢٠٠٠ استعراض لترشيد تنفيذ هذه المشاريع. وتضمن هذا الاجراء تقييم موارد الميزانية الاجمالية لكل قسم - سواء من موارد ميزانية الدعم أو الميزانية العادية أو الميزانية البرنامجية - مقابل أهداف المشاريع ونواتجها. وأسفر الاستعراض عن تخفيض ست وظائف محلية ووظيفتين من فئة الخدمة العامة في اطار الميزانية البرنامجية المنقحة.

الميزانية البرنامجية

١٦- تبلغ الميزانية البرنامجية المنقحة المقترحة ١٤٨ر٣ مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضا قدره ٨ر٧ ملايين دولار بالمقارنة مع الميزانية البرنامجية الأولية البالغة ١٥٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما هو مبين في الفقرة ٢٠ من تقرير المدير التنفيذي (E/CN.7/2001/9)، ونظرا لأنه لن يتيسر التأكد من الحصول على التمويل الكامل الا في منتصف ٢٠٠١، من المحتمل حدوث بعض التأخر في تنفيذ المشاريع، مما يؤدي الى انخفاض في النفقات

في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، التي كرستها الدول لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا. وترد في الفقرة ٢ من التقرير، الأولويات التي تحظى باهتمام خاص.

٢٢- وترحب اللجنة الاستشارية بشكل مخطط الميزانية، ولا سيما أسلوب عرض المخطط وفقا لمجالات الأنشطة المواضيعية الأربعة الرئيسية، بما فيها البرنامج، والدعم البرنامجي، والادارة والشؤون الادارية. ومع ذلك، ترى اللجنة أنه يلزم ادخال المزيد من التحسينات على أسلوب عرض ميزانية الأنشطة التي ينفذها اليونديسب على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني. ٢. وعلاوة على ذلك، يمكن اختصار المعلومات المعروضة حاليا في مرفق الوثيقة (E/CN.7/2001/8) وادراجها في الجزء الأول من المخطط.

٢٣- وتوصي اللجنة الاستشارية باعتماد مشروع القرار الوارد في الجزء الأول، ثانيا، من الوثيقة E/CN.7/2001/8.

مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أي بزيادة قدرها ٥٧ في المائة عن الإيرادات المسقطة البالغة ١٤٤٢ مليون دولار لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتبلغ النفقات المسقطة ١٦٥٨ مليون دولار لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أي بزيادة قدرها ٤٩ في المائة عن النفقات المسقطة لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١٥٧٩ مليون دولار. وبناء على ذلك، يتوقع انخفاض رصيد الصندوق من ٥٣٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الى ٤٠٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وسيتم الابقاء على مستوى الاحتياطي التشغيلي عند ١٢ مليون دولار.

٢١- ويعرض التقرير المتعلق بالمخطط الأولي المقترح لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المبادرات التي اتخذها المدير التنفيذي في سبيل تحقيق الغايات والأهداف التي جرى الاتفاق عليها